العدد (1886) السنة الثامنة - الأحد (22) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نشـر الـديمـقـراطـيـة.. مـشـروع أم رغـبـة ؟

حسين علي الحمداني
كاتب وباحث

في كل دول العالم ثمة تحديث للكثير من مفاصل الحياة وفي مقدمتها بالتأكيد التحديث السياسي وضخ الدماء الشابة لقيادة البلدان وفق رؤى جديدة في عالم تتسارع فيه الخطى نحو الأفضل ، وعالمنا العربي ما زالت تتحكم فيه نوازع تقليدية غايتها البقاء قدر الإمكان في السلطة بعيدا عن أية عملية تحديث سواء أكانت فكرية أم غيرها . وفي السنوات الأخيرة وجدنا إن الكثير من الأنظمة العربية تلجأ لتخويف الغرب والولايات المتحدة بالتحديد من أن التحول الديمقراطي والحداثة سيأتيان بالإسلاميين إلى السلطة، أو يجعلان منهم جبهة المعارضة الرئيسة، كما حدث في مصر.

حيث أن الحركات السياسية الإسلامية أصبحت تشكّل قوة سياسية لا يُستهان بها، وأدّى ذلك إلى التساؤل عما إذا كان وصول تلك الحركات إلى السلطة يخْدم عملية التحوّل الديمقراطي أم لا.؟ وهذا ما جعل الكثير من الأنظمة العربية تلجأ الى التسرع باستخدام ما يمكن تسميته ((بالفزاعة الإسلامية)) لتخويف الغرب واستخدامه مبرّرا لتأجيل اتخاذ خطوات إصلاحية جادّة، ومحاولة الظهور بمظهر القوة الوحيدة القادرة على حماية مصالح الغرب من وصول الإسلاميين إلى السلطة، ما أدّى إبقاء الوضع غير الديمقراطي على ما هو عليه إلى زيادة قوة الحركات الإسلامية، لأن الشارع العربي بدأ يشعر بانها البديل الوحيد لنُظم الحكم الشمولية القائمة.

غير إن إدماج الإسلاميين في العملية الديمقراطية لا يخلو من المشاكل، لأن الحكّام المستبدّين في كثير من الدول العربية صوّروا للغرب الموقف على انه اختيار بين خيارين غير ديمقراطيين، فإما استمرار حكمهم الشمولي، وإما السماح للإسلاميين بإقامة نظم حكم إسلامية معادية للغرب. كما أن هناك داخل بعض الحركات الإسلامية عناصر لا تتعاطف مع حقوق الأقليات الدينية الأخرى أو حقوق المرأة أو حرية التعبير أو بعض الحقوق الأساسية الأخرى المعترف بها دوليا. من هنا نجد أن الأنظمة العربية ذات الصبغة الشمولية هي التي رسمت الصورة التي تريدها للإسلام وصورته للغرب وأميركا على انه خطر وان أية عملية تحول ديمقراطي في تلك البلدان ستوصل هؤلاء إلى الحكم وبالتالي سيشكلون خطرا كبيرا يهدد مصالح الغرب والولايات المتحدة الأميركية بالتحديد. وبالتالي تسعى هذه الأنظمة الى ترسيخ فكرة عدم صلاحية الإسلاميين للحكم وإنهم ممكن أن يتحولوا الى نظم شمولية وليس ليبرالية كما تقتضي الديمقراطية وهذا يعني فيما يعنيه إصدار حكم مسبق وشديد في الوقت نفسه.

ويبدو إن هذه الآراء قد خففت من دعم واشنطن لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ، فإن الولايات المتحدة لم تحاول حتى الآن توفير حلّ لمشكلة الضمانات المطلوبة لتتّخذ الحكومات العربية خطوات إصلاحية جادة والضمانات التي تحول دون تحوّل الإسلاميين إلى نظم شمولية غير ليبرالية، إذا تمكن الإسلاميون من الوصول إلى السلطة". ونجد إن الضمانات المطلوبة تقسم إلى نوعين: الضمانات الداخلية: ضمان حرية الصحافة واستقلال الإذاعة والتليفزيون عن سلطة الدولة وإقامة دولة مؤسسات قوية يتوفّر فيها الاستقلال للنظام القضائي والخدمة المدنية ونظام قوي لمؤسسات المجتمع المدني، التي يتعين أن تقوم بدور الحامي للمواطنين من سوء معاملة نظام الحكم. وهذا ما تفتقده الأنظمة العربية المتمرسة في حجب الحريات، والضمانات الخارجية: وتتعلق بتوفير حوافز كافية للدول الراغبة في التحول الديمقراطي، تضمن تعاون أنظمة الحكم فيها مع عملية التحول، وثبت أن الآليات الإقليمية أكثر فعالية من الضغوط الغربية والأميركية الخارجية، حيث تشكّل التجربة الأوروبية أفضل مثال على جدوى الحوافز الإقليمية لدعم حريات وحقوق الإنسان الأساسية من خلال محكمة حقوق الإنسان وآليات مراقبة حقوق الإنسان داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وهنا تبدو المشكلة أكبر فيما يتعلّق بالعالم العربي، لأن جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية لم تفعل شيئا لتوفير حوافز للتقيّد بحقوق الإنسان أو آليات لتطوير ميثاق عربي لحقوق الإنسان يتم من خلاله رصد مدى الالتزام به على المستوى الإقليمي، بل إن الجامعة العربية في الكثير من المواقف تتخلى عن شخصيتها المادية والمعنوية لتمنحها للآخرين في ظل التنافس بين الزعامات العربية لقيادة " الأمة" و حضور الجامعة العربية لمجرد الحضور لا التأثير أو إبداء الرأي وبالتالي فان النظم السياسية العربية تفتقر إلى المنظومة المؤثرة فيها ونجد إن الكثير من الحكومات العربية تحاول سرقة الأضواء على حساب الجامعة العربية عكس الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فان عدم وجود اتحاد عربي فعال ومؤثر يعتبر تحدياً كبيراً يحول دون التحول الديمقراطي المطلوب.

أما التحدّي الأكبر الذي يواجه عملية التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، فهو النظم الشمولية الأوتوقراطية القائمة، التي استخدمت ثلاثة مُستويات من العوائق للحيلولة دون المُضي قُدما فيما يتطلّع إليه الشعب العربي من اللّحاق بموكب الدول الديمقراطية، الأول، هو الاحتكار الواضح من الحزب الحاكم أو النظام بجميع أشكاله لمؤسسات الدولة، بحيث أصبح من الصعب بمكان التمييز بين الحزب الحاكم وبين مؤسسات الدولة، ما أتاح لنظم الحكم الشمولية استخدام، بل استغلال، موارد الدولة في عرقلة أي تحول حقيقي نحو الديمقراطية ولضمان هيمنة الحزب أو النظام الحاكم أو العائلة الحاكمة على كل مقدرات الحياة السياسية، بما في ذلك الانتخابات وقمع المعارضة السياسية وتهميش القوى الاجتماعية، بل والليبرالية التي يراها الحاكم تحدّيا لنظام حكمه. والثانية هي استخدام أجهزة الأمن في ضمان استمرار الحكم الشمولي من خلال قمع المعارضين وفرض القيود على الحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، والنقطة الثالثة خلق مناخ سياسي يفتقر إلى ثقافة الديمقراطية، نتيجة للخضوع للحكم الاستبدادي الشمولي وهيمنة الأنظمة الأوتوقراطية على جميع مناحي الحياة في المجتمعات العربية، والاعتماد المتبادل بين النخبة الأوتوقراطية ومؤسسات الدولة والدور العدواني القهري لأجهزة الأمن، ما يشيع ثقافة الخوف.

وربما ساهمت الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة في بناء النظم الشمولية في المنطقة العربية في فترة الحرب الباردة ما بين أميركا والاتحاد السوفيتي سابقا وان عملية البناء التراكمية هذه قد خلقت أنظمة شمولية قوية يصعب تغييرها من الداخل ما لم تكن هنالك تأثيرات خارجية تصل إلى حد التدخل العسكري كما حصل في العراق من أجل الإطاحة بالنظام الدكتاتوري.

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي الذي ظلت الكثير من الحكومات العربية تعزف لأميركا نغمة ((الخطر الأحمر))، نقول بعد زوال هذا الخطر حاولت أميركا بناء شرق أوسط جديد قائم على الديمقراطية فوجدت حلفاءها القدماء يختلقون خطرا جديداً وهذه المرة ((الإسلام)) وخشية سيطرة الإسلاميين على السلطة، لهذا وجدنا تراجعاً أو بطئاً أميركياً في نشر ودعم التحولات الديمقراطية مع ترقب وحذر من الأنظمة العربية التي عليها أن تفكر جيدا في أن تسعى هي للتغيير بعيدا عن التدخلات الخارجية وان تحاول تأسيس جامعة عربية جديدة قائمة على ميثاق جديد يحترم الحريات بجميع إشكالها ويؤسس قاعدة قوية لمستقبل أفضل.

واقـــــع المـــــدرســـــة الـعـــراقـيـــة

يقترب العام الدراسي الجديد من أن يطرق الأبواب بخطى متسارعة وجميعاً ستكون أنظارنا متجهة للمدارس والمعلم وإن إدراكنا لعظم الرسالة التي يحملها المعلم، ومدى عمق التأثير الذي يحدثه في نفوس التلامذة ،هذا التأثير الذي يحدد بدوره مستقبل الجيل الناشئ، وبالتالي مستقبل الأمة ، يفرض علينا أن نحدد الشروط الواجب توفرها فيمن يروم الانخراط في هذا المسلك ، وحمل هذه الرسالة بأمانة وإخلاص ، كي نستطيع أن نخلق جهازاً تربويا قادراً حقاً على أداء الرسالة . فما هي الشروط التي ينبغي توفرها لدى الراغبين بهذه المهنة ؟

ايمان محسن جاسم
كاتبة

يمكننا أن نحدد ، على ضوء التجارب التي مررنا بها، مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المعلم ومنها:

- توفر الرغبة الصادقة والحقيقية لمهنة التعليم.
- الإيمان برسالة المعلم والقدرة على حملها.
- الإيمان بالمثل الإنسانية العليا.
- الثقافة الواسعة.

إن من المسلم به أن كل إنسان لا يمكنه أن يحقق نجاحاً تاماً في عمله ما لم تكن له الرغبة الكافية فيه، لأن الرغبة عنصر حاسم في دفع المعلم إلى التتبع والدراسة، بغية الوقوف على أحدث الأساليب التربوية من جهة، والإخلاص في أداء الواجب من جهة أخرى.

كما أن الاندفاع والرغبة تنعكسان بكل تأكيد على التلامذة الذين يتولى تربيتهم وتعليمهم، فتدفعه لتحضير مادة الدرس، ووسائل الإيضاح اللازمة، ويتعب نفسه من أجل إيصال المادة لهم، ويهتم بالواجبات البيتية والصفية، وتصحيحها، وبذلك ينشط التلامذة، ويجعلهم يقبلون على الدرس بجد واشتياق.

ولو أننا أمعنا النظر في جهاز التعليم بوضعه الحالي، وكيف أقبل المعلمون على هذه المهنة، وأجرينا إحصاءاً دقيقاً بصدد الذين جاءوا لهذه المهنة عن طريق الرغبة، لهان لنا الأمر ،ولأدركنا أي خطر يهدد المدرسة، ولأدركنا أسباب الفشل الحقيقية فيها.

إن معظم الطلاب الذين سدت في وجوههم أبواب الكليات قد وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع الذي اضطرهم إلى أللجوء إلى الدورات التربوية، ومعاهد المعلمين ذات السنة الدراسية، والسنتين، ودون رغبة منهم، ليصبحوا بين عشية وضحاها معلمين تسلم لهم الرسالة وهم على مستوى من الضحالة لا تؤهلهم للقيام بها على الوجه الصحيح.

غير أنهلا يمكن أن يكون هذا الحكم شاملاً، فثمة آلاف من أولئك المعلمين قد اكتسبوا كفاءة مدهشة، واستخدموها في تعاملهم مع مهنتهم وتلاميذهم ،واستطاعوا بجدارة أن يكونوا نموذجا جيدا لصانعي الأجيال .

إن عدم الرغبة ،والعزوف عن هذه المهنة له بالطبع عوامل ومسببات لابدَّ لنا من دراستها ،والوقوف عليها ومعالجتها ،وإذ ذاك نستطيع تهيئة الآلاف المؤلفة من المثقفين الشباب الذين سيندفعون إلى الانخراط بهذه المهنة المقدسة. خاصة ان نسبة كبيرة جدا من المعلمين ألان لا يمتلكون المهارات والكفايات المهنية التي تؤهلهم لهذه المهنة.

وهنا علينا ان نحدد الإطار الفكري للمعلم الحديث وتتمثل بما يلي:

- مهارات التعلم المستدامة وتتمثل بالتحصيل الدراسي بما لا يقل عن الإعدادية.
- المعرفة العامة والثقافة الواسعة وهي انه يعرف شيئاً عن كل شيء.
- المجال المعرفي الواسع ويعني انه يعرف كل شيئاً عن شيء.
- التخصص الدقيق ويتمثل بالتفوق في جانب معين كأن يكون متفوقا في مجال
- الرياضة – الفنون – الرياضيات.. الخ.
- معرفة المبادئ التربوية وتطبيقها.

وهذه الأطر تؤكد أن المعلم عليه أن يوجد الظروف التعليمية المناسبة لتلاميذه ويركز على العقل والروح والتفكير بكل أنواعه ويثير حوافز التلامذة ليساعدهم في البحث عن الحقيقة والوصول إليها كي يكون المثال الأعلى لهم .

يتصور البعض ان رسالة المعلم هي إيصال المعلومات للتلامذة وتعليم التلامذة المهارات في القراءة والكتابة ولكن رسالة المعلم الحديث تقول ان من أهم واجبات المعلم ((تعليم التلميذ كيف يتعلم)) من هنا يمكننا أن نستنتج ان العملية التربوية التي كانت سائدة لدينا يكون محورها المعلم أما ألان فان عملية التعلم يكون محورها الرئيسي هو التلميذ وان مهام المعلم هو تنشيط المتعلمين وتحريك كل حواسهم وإشراكها في كسب المهارات المطلوبة وعلى المعلم ان يضيف أهدافا جديدة للدرس تتمثل في بناء شخصية التلميذ وتوظيف المعرفة المكتسبة في صقل شخصيته. من هنا يتضح لنا ان رسالة المعلم تتمثل بأعداد مواطن صالح يميز بين الأشياء وبعبارة أدق ((مواطن مثقف)) ومن البديهي ان المجتمع الذي يحتاج للطبيب والمهندس يحتاج أيضا إلى المهن الأخرى شريطة ان يمتلك صاحبها مؤهلات ثقافية تجعله يعرف كيف يتعامل مع الآخرين. وامتلاك الثقافة للآخرين من صلب واجبات المعلم وبالتأكيد فان المعلم الناجح هو الذي يجعل من الكتاب المدرسي احد مصادر التعلم وليس المصدر الأساسي والوحيد. من هنا يتضح لنا إننا في فترات وسنوات ماضية لم نرتكز على أسس صحيحة في اختيار من وكيف سيكون المعلم وربما اعتمدنا ضوابط غير تربوية في مجالات تربوية وهذا ما انعكس سلبا على الأداء والنتائج خاصة إن الإحصائيات والأرقام تشير إلى تدنٍ واضح في مستوى التعلم في العراق ليستْ هنالك مستويات دولية أدنى منه وهذه حقيقة لا يمكن ألا أن نستنتج منها أن المعلم العراقي يحتاج إلى تطوير شامل وجذري. في ظل مناهج دراسية جديدة وطرائق تدريس جديدة .